

# تجليات التمدّن الاجتماعي لسكان المدينة العربية المنشأة في ظل الكولونيالية الإسرائيلية: خصائص منظومة التكافل غير الرسمي

إبراهيم فريد محاجنة \*

تغييب المدينة والإنتاج المعرفي عنها:

شهد المجتمع الفلسطيني قبل حصول النكبة وصول مراحل تمدّنه إلى أوجها، وقد تجسّدت في الحيّز العامّ وفي المجالات الديمغرافية والتكنولوجية والاجتماعية والثقافية، ولا سيّما في داخل المدن المركزية كحيفا ويافا والقدس بأحيائها الغربية خارج الأسوار. وكان من فعل أحداث النكبة تدمير وطمس المدينة الفلسطينية عمرانياً والعمل على إسقاطها من الذاكرة الجماعية. أمّا المؤرّخ الصهيونيّ، فقد عمل بوعي ومنهجية على إنكار "المدينة" في فلسطين التاريخية. في المقابل، ولأسباب أخرى، عانى الإنتاج الفلسطينيّ على مستوى كلّ من البحث العلميّ، والرواية، والشعر، والسّير الذاتية وحتى الطقوس الوطنية، عانى من "فقدان الذاكرة" وعدم التطرّق إلى المدينة كموقع جغرافي، وإمّا إلى "المدينة" من حيث هي ثقافة وموروث، في مقابل ما نجده من "مغزالة" و "ترسيخ" مفهوم القرية التي أصبحت "المؤشّر العائم" (signifier floating) للرواية الوطنية الفلسطينية. وبهذا نجد أنّ الباحث من الداخل الفلسطينيّ قد همّش أو تجاهل التطرّق إلى المدينة إلّا في ما ندر<sup>1</sup>، واهتمّ بسياقها التاريخيّ القائم قبل النكبة أو حاول استحضارها في الذاكرة مثلاً من خلال تفسير ارتياد العرب للحيّ الألمانيّ في حيفا "المختلطة" للسهر والترفيه كمحاكاة للماضي وإعمال "مقاومة خفية" موجهة ضدّ مصادرة إسرائيل لمدينتهم عام 1948.

لعلّ أهمّ إسقاطات "تغييب" المدينة الفلسطينية التلاعب بإحياء الذاكرة الجماعية المنسية بفضل تبني واستدخال الرواية الصهيونية حول تطوّر المدينة العربية في إسرائيل كنتيجة حتمية مترتبة على الاحتكاك بالمجتمع الصهيونيّ الحديث. لذلك جرت الاستعانة بنظرية "التمدّن" في مواكبة تحوّل القرية العربية إلى مدينة بموجب العامل الديمغرافي، ولكن دون ثبت لمزور الفلسطينيين بسيرة تمدّن حقيقيّة، ممّا يُعتبر بحدّ ذاته قمعاً وإقصاءً للموروث المدنيّ الفلسطينيّ ودفعاً به إلى الهامش.

في ظل تغييب المدينة الفلسطينية، فإنّ الباحث العربيّ في إسرائيل قد انصرف إلى التركيز القهريّ على الحكم المحليّ ("الإدارات المحليّة")، وقد صدرت مؤخراً أدبيات حول الحكم المحليّ العربيّ في إسرائيل.

<sup>1</sup> من الأبحاث القليلة في هذا الصدد كان بحث منار حسن حول المدينة والنساء الفلسطينيات والحرب على الذاكرة، الذي تقوم خلاله بجمع شظايا الذاكرة التي لم يوثّق معظمها داخل أراشيف لتستعيد ذاكرة المدينة التي هدمتها الحركة الصهيونية وهدمت ملامحها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية (حسن، منار. 2009 المنسيات، المدينة والنساء الفلسطينيات، والحرب على الذاكرة. أطروحة للحصول على دكتوراة، قسم علم الاجتماع، جامعة تل-أبيب (العبرية)

تناولت هذه الأدبيات موضوع تحوّل القرية العربيّة إلى "مدينة قروية" أو "قرية مدنيّة"، للتدليل على الأزمات والمعيقات التي تواجهها. لقد سلّطت هذه الأدبيات الضوء على الحكم المحليّ في ثلاثة مستويات: الأول، السلطة المحليّة بقيادةها وطاقم إدارتها وموظفيها. الثاني، التخطيط العمرانيّ للحيز العامّ. المستوى الثالث، الجمهور العربيّ من حيث نمطيّة ممارسته للانتخاب، ومدى التزامه بدفع الضرائب المفروضة من قبل البلديّة ومدى مشاركته على مستوى الجماهيريّة المحليّة.

مجمل الفكرة خلف الأدبيات المنجزة أعلاه هو تصوير واقع الظلم المنصبّ على البلدات العربيّة في الأساس من قبل المؤسسة الإسرائيليّة الكولونياليّة (مطالبة إيّاها بالمساواة الكاملة -خطاب التحصيل)، ومن قبل المجتمع (مطالبة إيّاه بالتغيير -خطاب الاعتراف) بغية أن ينعكس هذا التغيير إيجابياً على تمكين ونهضة وازدهار البلدات العربيّة في إسرائيل. تتميّز الأدبيات أعلاه بأنّها قائمة على البعد النظريّ، وتتجاهل واقع المدينة (باستثناء بعض الدراسات حول التخطيط) ولا تميّز بين شكليّات البلدات العربيّة في إسرائيل: مضارب بدويّة؛ قرى (منها قرى مسلوّبة الاعتراف)؛ ومدن مختلفة: مدن تاريخيّة؛ مدن مُنشأة؛ مدن تسمّى مختلطة؛ مدن قسريّة -على نحو ما سنسهب في تناوله لاحقاً.

وعليه، تدعو هذه المقالة إلى الكفّ عن تغييب مبحث المدينة الفلسطينيّة داخل إسرائيل ككيان مستقلّ، والشروع في مبحث تطوّرها ميدانيّاً (أمبيريقياً) منذ نشأتها في منتصف ثمانينيّات القرن الماضي حتّى اليوم بالموثّرات الحضريّة كافّة. وبوصفي اختصاصيّاً اجتماعيّاً، أزمعت على البدء بمبحث مشروع تجلّيات التمدّن الاجتماعيّ للمدينة العربيّة في إسرائيل.

### التكافل الاجتماعيّ وخصائص التمدّن:

جرى اختيار مبحث التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ الملموس (المادّيّ والعينيّ والخدماتيّ) من قبل مصادر طبيعيّة (الأسرة والأقارب) وجماهيريّة (الأصدقاء؛ الجيران؛ المعارف؛ أبناء الحيّ)، المقدمّ لعائلات فقيرة، على أنّه أحد أقوى الشواهد الميدانيّة (حيث تكون الممارسة الفعلية لا اتّخاذ المواقف) على تمدّن المجتمع؛ إذ يجري كلّ ممّا يأتي: استبدال العلاقات الأولى بالثانويّة؛ ضعف أواصر القرابة؛ تراجع الأهميّة الاجتماعيّة للأسرة؛ تلاشي الحارة؛ اضمحلال الأساس التقليديّ للتضامن الاجتماعيّ. انصبّ التركيز في السياق الفلسطينيّ على العلاقات التكافليّة باعتبار أنّه عدا كونه مجتمعاً محافظاً (تداخل الثقافيّ والدينيّ)، فإنّما يعاني من ضائقة اقتصادية صعبة ومتواصلة جرّاء السياسة الكولونياليّة الداخليّة المنهجية المتبّعة من قبل المؤسسة الإسرائيليّة.

### مسائل الدراسة

تعتمد هذه المقالة على دراسة أعمل عليها ترمي إلى توصيف أهمّ تجلّيات التمدّن الاجتماعيّ لسكّان المدينة العربيّة المنشأة في ظلّ الكولونياليّة الإسرائيليّة، عبر إظهار خصائص منظومة التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ المقدمّ للأسر الفقيرة، وذلك بتتبّع المحاور المكوّنة لها: الإستراتيجيّات؛ الحدود؛ الوتيرة؛ الكفاية. وسأتناول في هذه المقالة، بطبيعة الحال، نتائج الدراسة دون تفصيل الأمر، إذ سأترك ذلك للدراسة الموسّعة مستقبليّاً.

اعتمدنا المنهجية الكيفية التي تلائم البحث من حيث الأخلاقيّات والحقل والأدوات. اخترنا "دراسة حالة" خاصّة بالمدن المنشأة في عهد دولة إسرائيل. هناك أربعة أنماط للمدن في الداخل الفلسطينيّ: مدن تاريخيّة منذ ما قبل قيام دولة

إسرائيل (الناصره وشفاعمرو)؛ مُدُن قسريّة خلال عمليّة "التركيز المدينيّ" للعرب البدو في النقب على حدّ أدنى من الأرض كجزء من التفريخ الحيّزيّ (رهط)؛ المدن المختلطة التي تحوّل العرب فيها على أثر النكبة إلى أقلّيّة (حيفا؛ عكا؛ يافا؛ اللد؛ الرملة)؛ او تلك التي أقيمت من أجل اليهود ويسكنها عرب أيضاً مثل "نتسبرت عيليت"؛ القرى التي تحوّلت إلى مُدُن في عهد دولة إسرائيل (أمّ الفحم؛ باقة الغربيّة؛ قلنسوة؛ الطيبة؛ الطيرة؛ كفر قاسم؛ طمرة؛ سخنين، وعرابة) والتي سنقف عليها لكونها تضمّ أكبر عدد من المدن العربيّة في إسرائيل، ولأنّ مجموع عدد سكانها أكثر، وتجسّد "التأثير الخالص" للكولونياليّة الإسرائيليّة الداخليّة. هي مدن نشأت ونمت في ظلّ هذه السياسات دون شوائب تاريخيّة (كالمدينة التاريخيّة) ودون معاناة من "ازدواجيّة الظلم" (كالمدينة المختلطة) ومن صراع داخليّ (بين السكّان أنفسهم) وخارجيّ (مع إسرائيل) ما زال محتدماً (كالمدينة البدويّة)، أملين في أن نتمكّن مستقبلاً من تناول بقية أنماط المدن الأخرى.

### النتائج المركزيّة

خلصت الدراسة إلى أنّ نظام التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ عند سكّان المدينة العربيّة المُنشأة في ظلّ الكولونياليّة الإسرائيليّة يعمل كشبكة أمان مهمّة لصالح الأسر الفقيرة، على الرغم من عدم كفايته وعدم انتظامه لكونه موسميّاً.

معظم التكافل هو إغائيّ يتمثّل في منح ماليّة مباشرة وغير مباشرة، نحو: التنازل الإراديّ عن حقوق ماليّة؛ تقديم خدمات مجانيّة وعطايا عينيّة؛ المشاركة في صندوق الحموله؛ جمعيات توفير وترتيبات إقراض تكافليّ. وبعضه القليل تنمويّ يتمثّل في علاقات تكافل طارئة تأخذ أشكال استثمار دائمة، نحو: فتح مصلحة مشتركة؛ شراء منتجات وبضائع أسيّة؛ التضمين في المواسم؛ التشغيل المؤقت وغير الرسميّ؛ منح حقّ استعمال الأملاك.

يتركز التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ، في الأساس، في قرابة الدم حيث الأسرة النوويّة والعائلة الممتدّة والحموله، ومن ثمّ يتوسّع ليشمل "الأغراب" داخل نطاق الحارة بناء على العلاقات الاجتماعيّة المباشرة، ليرتّب هذا التكافل بالأصدقاء ثمّ الجيران والمعارف، وآخر حدوده كيفما رُصد يكون في نطاق البلده متأثراً بالخيريّة الدينيّة أو الخيريّة المجتمعيّة كعلاقات نسب أو علاقات متوارثة أو تحالفات سياسيّة.

التكافل الاجتماعيّ في أغلبه هو طارئ وموسميّ يقع قبيل الأعياد والمناسبات مثل افتتاح السنة الدراسيّة، وما يقع في وقت الأزمات أو ما يقع بالتزامن مع مشاريع آنيّة؛ أما غير ذلك (ونسبته قليلة) فهو تكافل منتظم على مدار سنويّ أو شهريّ أو أسبوعيّ.

هناك اتفاق بين الأسر الفقيرة حول ضرورة وأهميّة وجود التكافل على الرغم من عدم كفايته من وجهة نظرهم.

### نقاش

النتائج أعلاه تتطابق مع خصائص منظومة التكافل الاجتماعيّ غير الرسميّ المقدم للأسر الفقيرة في سائر مناطق المجتمع العربيّ داخل إسرائيل: مضارب بدويّة؛ قرى (منها المسلوبه الاعتراف)؛ مُدُن (تاريخيّة وقسريّة ومختلطة)، كما ورد في دراسة أخرى للباحث. وعليه، يُطرح السؤال: لماذا ليس هناك اختلاف بين التمدين، المجتمعيّ المتمثّل في التكافل الاجتماعيّ، لدى سكّان المدينة المُنشأة في ظلّ الكولونياليّة الإسرائيليّة، وعموم السكّان في الداخل الفلسطينيّ بمختلف قطاعاتهم (بدو؛ فلاحين؛ مديّنين)؟

ثمّة أربعة عوامل تقف خلف تشكيل منظومة التكافل الاجتماعيّ لصالح الأسر الفقيرة داخل المدينة العربيّة المنشأة في عهد دولة إسرائيل بهذا الشكل، وهي تُعرَض بحسب أهمّيّتها:

الأوّل، استمرار العلاقات القائمة على قرابة الدم بمسمّيّاتها وانسياب بطيء نحو العلاقات النفعيّة التي تنتج عن عمليّة التمدّن أو التغريب. هذه العلاقة ليست استثنائيّة للعرب داخل إسرائيل، بل هي ميزة طاغية في المجتمع الفلسطينيّ والوطن العربيّ ككلّ ومنذ عقود.

الثاني، كون مجتمع البحث مجتمعاً مسلماً يغلب عليه طابع المحافظة التي لها إسقاطات على التكاثر المجتمعيّ كما أكّدت النصوص الشرعيّة<sup>2</sup>. نشير هنا أنّنا لم نستطع فصل قرابة الدم (الحميّة القبليّة) عن الخلفيّة الدينيّة (صلة الرحم).

العامل الثالث، حالة عدم الاستقرار السياسيّ الذي يعانيه العربيّ في إسرائيل ويعرّز لديه الشعور بانعدام الأمان، ممّا يجعلهم يقومون بتكثيف العلاقات التكافليّة كنوع من التأمين المستقبليّ لذاتهم.

العامل الرابع الذي تعرّزه الدراسة الحاليّة يتلخّص في ماهيّة "التمدين القسريّ" الذي طرحته الكولونياليّة الإسرائيليّة بموجب المتغيّرات الديمغرافيّة دون إتاحة الفرصة لتمدين حقيقيّ. بكلمات أخرى، بعد محو الكولونياليّة الإسرائيليّة للذاكرة المدنيّة الفلسطينيّة، قرّرت قسراً الإعلان عن بعض المناطق المختارة بأنّها "مدن" بموجب معيار عدد السكّان فقط لكن دون ثبت لاجتياز الفلسطينيين سيرورة تمدّن حقيقيّة. إسرائيل "المستنيرة" تؤكّد أنّها هي التي دفعت العرب "المتخلفين" إلى هذا المستوى من التمدّن وإن كان "غير مُرضٍ"، من وجهة نظر الكولونياليّة، لكونهم ما زالوا يتشبّهون بماضيهم القرويّ.

#### خاتمة:

هذه الدراسة تقودنا إلى اقتناعٍ مفاده أنّ "المدن الفلسطينيّة المنشأة في ظلّ الكولونياليّة الإسرائيليّة" تعاني من تمدّن اجتماعيّ "جزئيّ" و "مأزوم" و "مشوّه" في أعقاب "تمدّن قسريّ". وما نعنيه بهذا أنّ تحوّل القرية العربيّة إلى "مدينة قرويّة" أو "قرية مدنيّة" هو نتيجة الأزمات والمعيقات التي تواجهها، وأهمّها تضييقات المؤسسة الإسرائيليّة على الحكم المحليّ في ثلاث دوائر: مصادرة الأراضي؛ شحّ الموارد؛ التخطيط العمرانيّ للحيز العامّ -وهذا ما انعكس سلبيّاً على سيرورة التمددين.

\* د. إبراهيم فريد محاجنة مُحاضر في قسم الخدمة الاجتماعيّة في الكليّة الأكاديميّة في صفد.

<sup>2</sup> تلك النصوص التي ترى أنّ طاعة الله ليست مقصورة على العبادة، بل هي تتضمّن المنهج الإلهيّ كلّ الذي يدخل في إطاره إيتاء المال وإنفاقه في سبيل التكافل الاجتماعيّ بين أبناء المجتمع